تقارير ندوات قرطبة

الدروس المستفادة من تجارب الحوار والعمل المشترك بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس

فبراير 2018

تحرير | صلاح الدين الجورشي

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

مشروع الباحظ

© مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ، 2018

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél. : +41 (0) 22 734 15 03
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

Forum El Jahedh
42 Avenue de la Liberté
Tunis, Tunisie
Tél. : +216 (0) 71 894590
forum.eljahedh@gmail.com
www.jahedhforum.org

الدروس المستفادة من تجارب الحوار والعمل المشترك بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس

فبراير 2018

تحرير: صلاح الدين الجورشي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

لهذا التقرير مشتركة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ بتونس. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان

الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو منتدى الجاحظ أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

© The Cordoba Foundation of Geneva & Forum El Jahedh, 2018

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

منتدى الجاحظ

منبر فكري ثقافي يراهن على أهمية الحوار المحلي والعالمي وعلى المساهمة في دفع اتجاهات التجديد في الفكر لاكتساب وعي تاريخي يضبط استراتيجيات الامة في مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها في المعرفة والحرية والديمقراطية والوحدة بما يمكنها من إنجاز التنمية عبر حداثة موصولة بتراثه. منتدى الجاحظ جمعية تونسية غير حكومية حصلت على الترخيص الحكومي بتاريخ 12 جوان 1990 وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 77 في 2 أكتوبر 1990 وصنفت ضمن الجمعيات الثقافية بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23 نوفمبر 1992.

www.jahedhforum.org

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

الإطار العام _____ 4

السياق التاريخي _____ 5

العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين غير مستقرة _____ 6

التعايش الصعب بين الإسلاميين واليساريين _____ 6

علاقة الإسلاميين ببقية الأحزاب غير اليسارية _____ 8

تحديات امام التعايش السياسي والسلم الاجتماعي _____ 8

عوامل النجاح والدروس المستفادة _____ 9

الإطار العام

نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف بالتعاون مع مكتب الدين والسياسة والخلاف بوزارة الخارجية السويسرية ومنتدى الجاحظ ثلاث ورشات عمل خلال عام 2017 حول إشكالية علاقة الديني بالسياسي ومدى إمكانية التأسيس لحوار بين الإسلاميين والعلمانيين عموما واليساريين خصوصا، وذلك بهدف توفير ظروف النجاح للانتقال الديمقراطي، وتجنب العنف السياسي بمختلف أشكاله وأدواته.

كان الهدف من وراء ذلك تقديم الدعم لتونس في هذا الظرف الصعب، لأن العالم الحر رحب بالثورة التونسية بطريقة سلمية وحضارية هامة. ونظرا لكون الانتقال من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية عملية دقيقة وشائكة فقد واجه التونسيين خلال السنوات السبع التي خلت تحديات صعبة وعويصة. ومن بين هذه الصعوبات الاختلافات والتباينات العقائدية والأيديولوجية.

ومما شجع على ضرورة الاستمرار في بذل الجهد من أجل إخراج تونس من الحالة التي تمر بها، النجاح الذي تحقق على أكثر من صعيد، وخاصة الانتخابات التي تمت في ثلاث مناسبات، وهي المجلس الوطني التأسيسي، والبرلمان، ورئاسة الجمهورية. وهي مناسبات ثلاثة تمت في كنف الهدوء والالتزام الشخصي. أما الجانب الثاني فقد تمثل في دخول تونس من بعد الثورة مباشرة في بناء حكومات ائتلافية، حيث كانت الأولى مع الترويكا، والثانية مع نداء تونس وصولا إلى ما يطلق عليه بحكومة الوحدة الوطنية.

لقد تم الحرص منذ البداية على دعوة سياسيين ونشطاء وشباب وباحثين للمشاركة في مختلف هذه الورشات، مع مراعاة التنوع في الآراء والتجارب. وقد جمعت هذه اللقاءات إسلاميين من أطياف متعددة ويساريين بما في ذلك من كان من الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري الراديكالي، إلى جانب ليبراليين واشتراكيين وقوميين ونقابيين ودستوريين من حزب نداء تونس ومن خارجه. وكان الهدف يكمن في تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين ذوي الخلفيات الأيديولوجية المختلفة من اجل تعزيز الانتقال السياسي المحافظة على السلم الاجتماعي لحماية الانتقال الديمقراطي من أي هزة يمكنها أن تطيح بكامل البناء وتعيد التونسيين إلى مرحلة الحكم التعسفي والإرادة الفردية.

عاد الجدل من جديد حول دور الدين في المجتمع التونسي بعد بروز حركة الاتجاه الإسلامي) حركة النهضة حاليا) كفاعل سياسي. هذه الحركة بدأت في نشأتها متأثرة أيديولوجيا بحركة الإخوان المسلمين، ولهذا لم تكن تفصل في خطابها بين الدين والدولة وبالتالي بين الإسلام والسياسة. لكن بعد الثورة حصل تغير ملحوظ في المشهد العام، حيث شهدت مواقف حركة النهضة من عديد القضايا السياسية تحديدا تطورا هاما. وهو ما يدعو إلى التساؤل حول إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي، هل أن هذه الإشكالية حسمت في تونس بشكل نهائي وتاريخي أم أن ما حصل حتى الآن لم يتجاوز التكتيك والسعي لربح الوقت؟

هل توجد مؤشرات كافية للاعتقاد بأن المسار الانتقالي في تونس لن تؤثر فيه الخلافات الأيديولوجية المستمرة حول الدين والدولة؟

هل حسمت حركة النهضة أمرها في مسألة الإسلام السياسي، وقررت عن وعي وبدون رجعة الدفاع عن الديمقراطية والتمسك بالدولة المدنية؟

هل يمكن أن تؤثر بقية مكونات ساحة الإسلام السياسي مثل حزب التحرير والأوساط السلفية بمختلف تشكيلاتها على الأوضاع العامة؟

وهل يمكن تذليل الخلافات القائمة بين الإسلاميين وبين مختلف الأحزاب العلمانية بما في ذلك اليسار التونسي والجبهة الشعبية؟

وهل يمكن اختزال الخلاف الإسلامي العلماني بتونس في مسألة العلاقة بين الديني والسياسي، أم له تداعيات على موقف الطرفين من المسألة الاجتماعية؟

هذا هو الإطار الذي انطلقت منه الحوارات الثلاث التي تمت بين الطرفين.

نظمت الورشة الأولى بتاريخ 3 مارس 2017، وكانت تحت عنوان " الدين والسياسة من خلال السياق التونسي ". وكان الهدف من

هذه الورشة وضع الإشكالية ضمن تطور الوضع التاريخي المحلي لمعرفة الجذور العميقة للخلاف.[1]

أما الورشة الثانية فقد عقدت بتاريخ 19 مايو 2017، وخصصت لتقييم تجربتين هامتين لهما صلة مباشرة بالعلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين. تمت الأولى قبل الثورة، أي في عهد الرئيس بن علي، وعرفت بمبادرة 18 أكتوبر. أما الثانية فتعلقت بتجربة الترويكا التي عرفتها تونس بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.[2]

أخيرا نظمت ورشة ثالثة في 23 سبتمبر 2017 تم خلالها التوقف عند تجربة التحالف بين نداء تونس وحركة النهضة، وهو التحالف الذي يتواصل إلى تاريخ كتابة هذا التقرير التوليفي، والذي أصبح يعرف بحكومة الوحدة الوطنية التي قامت بعد إقالة رئيس الحكومة الحبيب الصيد وتعيين يوسف الشاهد خلفا له.[3]

وتعتبر هذه التجارب الحوارية عبارة عن مسار تصاعدي، تضمن دروسا عديدة يمكن اعتمادها لفهم السياق التونسي، وتحليل عناصر القوة والإخفاق في الوضع السياسي الراهن بعد الثورة. وهو ما كشفت عنه الورشات الثلاث ويمكن التقاط ذلك من خلال الملاحظات التالية.

السياق التاريخي

تعد العلاقة بين الدين والسياسة من بين أهم الإشكاليات التي طرحت في تونس منذ فترة طويلة. لكن نادرا ما تمت الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، في حين أن القيادة السياسة حرصت منذ أن عمل الحزب الدستوري بزعامة الرئيس بورقيبة على تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال على إخضاع الإسلام كدين أو كثقافة وخطاب لمقتضيات الإصلاح السياسي والاجتماعي. وعندما تأسست دولة الاستقلال، عمل الرئيس الحبيب بورقيبة على توظيف الإسلام وجعله في خدمة الدولة، وقد تحول ذلك إلى سياسة رسمية للحزب الحاكم. لكن رغم أن ذلك قد أثر بوضوح على المجتمع والدولة، إلا أن سياسة بورقيبة تجاه المسألة الدينية قد أثارت جدلا متواصلا حتى الآن.

فالذين يدافعون عنه يؤكدون على أنه لا يوجد مبرر للارتباط بين الدين والسياسة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى " الاستبداد المطلق ". ومن هذه الزاوية يخشون من أي حركة سياسية تستند في مرجعيتها على الدين، في حين أنهم يعتقدون بأن الدين مسألة شخصية. ويذكرون بأن الاعتراف بحركة النهضة كان ولا يزال مشروطا باحترامها للديمقراطية. وعلى هذا الأساس يعتقدون بأن حظوظ الديمقراطية في تونس لا تزال قوية رغم استمرار هذا الجدل، وما على حركة النهضة إلا أن تقنع المواطنين بما أعلنت عنه خلال مؤتمرها العاشر عندما فصلت السياسي عن الدعوي، وأعلن رئيسها راشد الغنوشي عن أن حركته ليست جزء من " الإسلام السياسي ".

رغم أن الزيتونة قد أغلقت أبوابها منذ مطلع الاستقلال، إلا أن تأثير هذه الأخيرة قد استمر بأشكال متعددة، وخاصة على الصعيدين الديني والثقافي باعتبارها كانت الوعاء الذي يحمل في طياته الدفاع عن الدين وعن الهوية. وقد اعتبر البعض أن النخبة الحديثة لم تتعامل بموضوعية مع الزيتونة، رغم أن أبناءها لم يكونوا على صوت واحد. فعلاقة السلطة بأساتذة الزيتونة وخرجيها والذين تأثروا بها كانت ولا تزال علاقة فوقية. لكن مع ذلك، وقف جزء من الزيتونيين مع بورقيبة، وأيدوه فيما أقدم عليه. وبذلك أصبح الدين تحت تصرف الدولة، يتبع سياساتها، ويؤيد مواقفها وآرائها.

لم تطرح مسألة "الدولة الإسلامية" إلا مع ظهور الحركة الإسلامية، وهو الشعار الذي رفضه التيار المناهض للإسلاميين، الذي اعتبر أن الدولة يجب أن تكون غير عقائدية مثلما حاولت الحركات الإسلامية أن تدافع عنه في بداية نشأتها. ورغم أن بيانات حركة الاتجاه الإسلامي ونصوصها لم تتضمن الدعوة إلى تأسيس دولة إسلامية تكون بديلا عن الدولة الحديثة التي أقامها حزب الدستور بزعامة الحبيب بورقيبة، إلا أن البعد العقائدي للدولة كان حاضرا في تصور الإسلاميين الجيل الأول من الحركة، والذي لم يكن يفصل

[1] تقرير ورشة عمل الدين والسياسة من خلال السياق التونسي على هذا الرابط
http://cordoue.ch/images/pdf/workshops/CFG_CWR_Religion-Politics_Tunis-mar17_AR.pdf

[2] تقرير ورشة عمل تقييم تجربة الترويكا على هذا الرابط
http://cordoue.ch/images/pdf/workshops/CFG_CWR_Evaluation-Troika_Tunis-mai17_AR.pdf

[3] تقرير ورشة تقييم تجربة التحالف بين نداء تونس وحركة النهضة على هذا الرابط
http://cordoue.ch/images/pdf/workshops/CFG_CWR_NidaaNahda_Tunis-sep17_AR.pdf

بين الديني والسياسي. وعلى هذا الأساس كانت الحركة الإسلامية في تونس تتهم من قبل خصومها، وخاصة اليساريون منهم، بكونها حركة تعمل من أجل إقامة نظام ثيوقراطي وكهنوتي، رغم أنها استغرقت وقتا طويلا لنفي ذلك وإبعاد هذه التهمة عنها.

العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين غير مستقرة

ولدت النواة الأولى للحركة الإسلامية في غفلة من الجميع، لكن بعد فترة من الزمن بدأت تثير اهتمام الصحافة والنخب ومن تبقى من شيوخ الزيتونة. لقد كان خطاب مؤسسيها مخالفا للخطاب السائد سواء في المساجد أو الأوساط الرسمية أو الجامعات. وسرعان ما شقت طريقها وتفرض نفسها في مختلف أطراف البلاد. وعندما تم اكتشاف تنظيمها السري لجأت الحركة إلى الإعلان عن تأسيس حزب وتقدمت بطلب تأشيرة إلى مصالح وزارة الداخلية، لكن بورقيبة رد على هذه الخطة باعتقال قادة الحركة وكوادرها الأساسية، رغم أنها قد أعلنت عن كونها تتبنى الديمقراطية، وتنبذ العنف.

هذا التحول من السرية إلى العلنية، وبداية تأسيس خطاب سياسي متفاعل مع مطالب النخب المتعلقة بالحريات والتعددية الحزبية هو الذي جعل العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين متعددة الأبعاد والمستويات. إذ رغم الشكوك في نوايا الحركة وفي توجهاتها وارتباطاتها، إلا أن مواقف الأطراف كانت متباينة منها. وقد كانت المحاكمة الأولى لقيادة الحركة اختبارا هاما لهذه النخب التي وقفت أغلبيتها ضد النظام ودافعت عن حق هذه الحركة الناشئة في التعبير والتنظيم. وهو ما أثار غضب بورقيبة وكاد أن يدفع به نحو الحكم بالإعدام على راشد الغنوشي شخصيا.

بعد ذلك تحركت الوساطات لكي تفضي في النهاية إلى إطلاق سراح الإسلاميين، وهو ما جعلهم يستأنفون نشاطهم بشكل أكثر قوة واندفاعا، وتكون لهم علاقات بأحزاب علمانية عديدة. وفي غمرة السنوات الأخيرة من عهد الرئيس بورقيبة تشكلت هيئة تنسيق بين أهم الأحزاب معارضة بقيادة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي أسسها وزير الداخلية والعدل السابق أحمد المستيري، وقد وجهت الدعوة إلى حركة الاتجاه الإسلامي لتكون عضوا فاعلا في هذا التنسيق الأول من نوعه في تاريخ دولة الاستقلال.

بعد الانقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي في نوفمبر 1987، دخلت البلاد مرحلة جديدة، وشاركت الحركة في عديد المبادرات والمشاورات مع الأحزاب. ورغم أن لبن علي أهداف ونوايا، إلا أنه سمح لحركة النهضة بهامش من الحرية، وقبل بمشاركتها في " الميثاق الوطني " الذي دعا إليها حتى تكون وثيقة ملزمة لجميع الأطراف الحزبية والمدنية. وقد وقعت الحركة على تلك الوثيقة رغم أنها لم تحصل على الاعتراف بها. لكن سرعان ما تدهور الوضع السياسي، ووجدت الحركة نفسها في مواجهة كاملة مع النظام أدت إلى إقصائها من الحياة السياسية طيلة مرحلة حكم الرئيس بن علي.

واصلت الحركة معارضتها للنظام انطلاقا من المهجر. في البداية لم يقترب منها أي فصيل من أحزاب المعارضة، لكن شيئا فشيئا اتسعت رقعة القمع والإقصاء لتشمل أحزابا أخرى، وعندها بدأت تتشكل مبادرات عديدة تجمع حزبين أو أكثر. وقد شاركت حركة النهضة في معظم هذه المبادرات التي كان عمرها قصيرا وفاعليتها محدودة داخل البلاد التونسية. ولعل أهم هذه المحاولات تمثلت في حوار إكس آن بروفانس بفرنسا الذي جمع العديد من أطياف المعارضة والتي كادت أن تؤدي إلى بناء جبهة سياسية معارضة للحكم يشارك فيها الجميع بما في ذلك الإسلاميين وجزء من اليسار الراديكالي ممثلا في حزب العمال الشيوعي التونسي لولا بعض الخلافات التي أدت إلى فشل تلك المحاولة.

هذه الجهود استمرت من أجل بناء قطب معارض يتجاوز الخلافات الأيديولوجية مع الإسلاميين، ويركز على ما هو مشترك على الصعيد السياسي. وقد صدر في هذا الاتجاه نص شهير كتبه مثقف وناشط سياسي معروف كان يعتبر من بين مؤسسي حركة آفاق اليسارية هو عزيز كريشان. وقد دعا فيه بوضوح وجرأة إلى إقامة تحالف بين الإسلاميين والعلمانيين لإدارة الصراع ضد نظام بن علي. وهكذا استمرت عمليات المشاورات إلى أن توفر المناخ الملائم لقيام مبادرة 18 أكتوبر قبل نهاية 2005، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقا.

التعايش الصعب بين الإسلاميين واليساريين

لقد اصطدمت حركة الاتجاه الإسلامي منذ البداية بنظام بورقيبة وبحزب الدستور، لكن على الصعيد الأيديولوجي كان الاشتباك قويا ومستمرا مع اليسار إلى حد كتابة هذا التقرير. إذ منذ اللحظة الأولى تعامل طلبة اليسار باستعلاء مع الإسلاميين في أول ظهور لهم بالجامعة التونسية. لقد ربط بينهم وبين الإخوان المسلمين بالمشرق العربي، وحاولوا محاصرتهم لمنع توسعهم وانتشار أفكارهم التي نعتوها بالرجعية. كما يعتقد اليساريون أن السلطة هي التي شجعت الإسلاميين ومكنتهم من الظهور لتجعل منهم سلاحا يحارب القوى التقدمية في البلاد، وفي الجامعات خصوصا.

من جهتهم لم يكن الإسلاميون مهيئين للحوار مع اليساريين سواء داخل الجامعة أو خارجها. ولهذا اشتبكوا معهم منذ البداية. لقد وجدوا في مواجهتهم فرصة لتثبيت وجودهم، وتحقيق الانتشار الضروري لهم. وقد دارت بين الطرفين اشتباكات دامية أصبحت معروفة في تاريخ الحركة الطلابية. وقد كانت السلطة تتابع ذلك الصراع بنوع من الدهاء حتى تستنزف مختلف الأطراف لصالحها.

حاليا اليسار ممثل في أحزاب وتيارات مختلفة، ومن أهمها الجبهة الشعبية، ويعتبر بعد الثورة الصوت الأعلى في مواجهة حركة النهضة، وهو يقود إلى الآن حملة واسعة وشاملة ضد وجودها في الحكم. وبالرغم من تجربة 18 أكتوبر التي شارك في بنائها حزب العمال الشيوعي التونسي ودخل في صراع من أجل ذلك مع الفصيل الثاني لأقصى اليسار " الوطنيون الديمقراطيون "، إلا أن تلك التجربة سقطت تاريخيا، واستبدلت بمواصلة العداء ضد الإسلاميين، خاصة بعد تجربة حركة النهضة في الحكم. إذ بالإضافة إلى العداء الأيديولوجي والسياسي بين الطرفين والذي تصاعدت وتيرته خلال حكم الترويكا، فقد ازداد العداء بينهما بسبب اغتيال الوجه القيادي لليسار شكري بلعيد بعد الثورة في فيفري 2013. وتعتقد الجبهة الشعبية بأن حركة النهضة هي التي خططت لذلك الاغتيال، وأن العناصر السلفية التابعة لأنصار الشريعة التي نفذت عملية الاغتيال لم تكن سواء أدوات لإنجاز الجريمة.

لهذا السبب بالذات تم الحرص على إشراك بعض اليساريين في هذا الحوار على أمل أن يتم التقريب بين الطرفين والتوصل إلى أرضية قد تكون بمثابة القاعدة السياسية لتحقيق التعايش بين الطرفين. لكن تبدو المسافة بينهما معقدة وواسعة.

كان موقف اليسار الراديكالي من الإسلاميين عموما ومن النهضة خصوصا واضحا خلال الحوارات التي تمت بمبادرة من مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ في تونس. وقد ارتكز نقد ممثلي هذا اليسار لحركة النهضة على الجوانب التالية:

1. تم التركيز على نقد المرجعية الأيديولوجية لحركة النهضة التي لا تزال حسب اعتقادهم شمولية في مضامينها وأغراضها. أما بالنسبة لتطور خطاب الحركة وتغيير شعاراتها وانخراطها في عملية الانتقال الديمقراطي، فهم يرون في ذلك مجرد تكتيك وازدواجية في الخطاب.
2. يطالب اليسار بضرورة فك الارتباط بين النهضة وحركة الإخوان المسلمون. وهي مسألة لا يزال اليسار يتمسك بها ويرى فيها سلاحا فعالا في معركته ضد الإسلاميين التونسيين. فاليساريون ينطلقون من هذه المسألة ليواصلوا معركتهم التاريخية ضد الإسلاميين، ولم يصدقوا ما صرح به راشد الغنوشي بأن حركة النهضة لم تعد جزء من الإسلام السياسي.
3. مطالبة حركة النهضة بتقييم نقد ذاتي جدي وعميق لتجربتها في الحكم. وقد عمل اليسار على مناهضة حكومة الترويكا، وهم يحملونها مسؤولية كل المتاعب التي حصلت في تونس بعد الثورة. وعلى ذلك الأساس اعترضوا بشدة على أي شكل من أشكال التنسيق مع النهضة سواء عندما تكون في الحكم أو في خارجه. واعتبروا ذلك شرطا أساسيا للمشاركة في أي حكومة ائتلافية، أي أنهم ربطوا المشاركة بمغادرة حركة النهضة السلطة.
4. لا تزال الجبهة الشعبية تعمل جاهدة لمحاصرة حركة النهضة سياسيا وإعلاميا من أجل الضغط عليها ودفعها نحو الإقرار بمسؤوليتها السياسية والأخلاقية على الاغتيالات التي حصلت ما بعد الثورة، والتي ذهب ضحيتها قياديان من الجبهة الشعبية. وتعتبر أن هذا الإقرار يشكل شرطا أساسيا لاحتمال قيام حوار مباشر مع حركة النهضة.
5. الفصل الحقيقي بين الدعوي والسياسي. وهو ما أكدته حركة النهضة في مواقفها وبياناتها، إلا أن عموم اليسار، وخاصة الجبهة الشعبية لم يصدقوا ذلك، ويعتقدون بأن الحركة تمارس التقية والمناورة، ولم تقم حقيقة بعملية الفصل بينهما. وبالتالي يتهمونها بمواصلة استغلال الدين لأسباب سياسية.

في مقابل ذلك، يدافع الإسلاميون النهضويون عن " هويتهم " الجديدة التي يعتقدون بأنها قد تبلورت بشكل واضح بعد الثورة، وخاصة بعد تجربة الترويكا. ويؤكدون في هذا السياق على كونهم عدلوا في مساراتهم السياسية والفكرية، وفق ما توصلوا إليه في مؤتمرهم العاشر. وعلى هذا الأساس اعتبروا أنفسهم قد شاركوا بفعالية في صياغة الدستور الجديد، وأنهم التزموا بالديمقراطية عند ممارستهم الحكم، وأنهم انخرطوا في حكومات ائتلافية ولم يحتكروا السلطة. وهم يعتقدون بأنهم قد أثبتوا قدرتهم على الانتقال من الجانب الدعوي إلى الجانب السياسي، وهو ما جعلهم حزبا مدنيا ذا مرجعية إسلامية كما يقولون. وبناء عليه يطالبون اليسار بأن يتخلى نهائيا عن نزعته الاستئصالية، وهو اتهام ترفضه الجبهة الشعبية، وتتمسك بكونها جبهة ديمقراطية.

أما بالنسبة لاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، فإن حركة النهضة تبرأت من أن يكون لها يد في ذلك، مؤكدة على أن القتل والاغتيال ليس من آلياتها ومن منهج عملها السياسي. وتعتبر أن

اتهامها بذلك يأتي نتيجة اختلال موازين القوى بين الطرفين بحكم أن حركة النهضة تحتل حاليا المرتبة الثانية بعد نداء تونس، في حين تحتل الجبهة المرتبة الثالثة أو الرابعة حسب استطلاعات الرأي.

علاقة الإسلاميين ببقية الأحزاب غير اليسارية

تعتبر علاقة الإسلاميين بغير اليسار الراديكالي في تونس أيسر وأقل توترا، وقد أفضت في مناسبات عديدة إلى تقارب وتنسيق بين الطرفين، كما تدرجت إلى إن أصبحت تحالفا أو بتعبير أصح عملا مشتركا ضمن حكومات ائتلافية.

قبل الثورة نجحت معظم فصائل المعارضة التونسية من التنسيق فيما بينها وتوحيد مواقفها ضد نظام الحكم. ويعود ذلك إلى انغلاق السلطة ولجوئها إلى قمع مختلف خصومها دون تمييز بين يسار أو يمين. وبناء عليه بحثت أحزاب المعارضة عما هو مشترك فيما بينها، ووجدت أن مسألة الحريات وإطلاق سراح المساجين والمطالبة بحرية التعبير والتنظيم هي المسائل الأكثر أهمية وأولوية في تلك الظروف في عام 2005. وعلى هذا الأساس اجتمعت معظم الأحزاب وشكلوا ما سمي بحركة 18 أكتوبر. ولعل أهم ما لفت النظر في هذه المبادرة التقاء حركة النهضة مع حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمى الهمامي. لكن هذه المبادرة لم تقف عند المجال السياسي، وإنما قررت أن تربط الفكري بالسياسي من خلال إصدار نصوص مشتركة تعلقت بالدين والدولة، وبحرية المعتقد، والمرأة. وهو ما اعتبر إنجاز هام وغير مسبوق في المنطقة العربية. لهذا السبب تم التعرض لهذه التجربة ودعي أصحابها للحديث عنها. وبالرغم من أن هذا التقارب لم يستمر، خاصة بين الإسلاميين واليساريين بعد الثورة، إلا أنه مهد بوضوح لتجربة الترويكا عام 2011 التي لفتت اهتمام العالم رغم توقفها ودخولها في مأزق سياسي خطير.

الفرق الأساسي بين التجربتين هو أن الأولى كانت أقرب إلى تأسيس جبهة سياسية ضد السلطة، في حين أن الثانية هي بناء تحالف من أجل إدارة الحكم بشكل جماعي بين الأحزاب التي قبلت بالتعاون مع حركة النهضة. ورغم أن هذه الحكومية ثلاثية التركيبة لم تصمد أما الأزمة السياسية التي اندلعت في البلد على إثر اغتيال كل من شكري بلعيد ومحمد البراهمي، إلا أنها كشفت عن إمكانية التوصل إلى تفاهمات بين بعض الأحزاب لتسيير البلاد. وأن أسباب فشل الترويكا لا يعود إلى أسباب عقائدية وأيديولوجية، وإنما لكونها لم تستند على برنامج سياسي صالح لإدارة مرحلة انتقالية صعبة ومضطربة.

الذي ساعد على تشكيل حكومتي الترويكا وصمودها النسبي لمدة سنتين في محيط سياسي مضطرب وعاصف هو أن الأحزاب الثلاثة المكونة لهذا التحالف كانت جزء من مبادرة 18 أكتوبر، وهو ما ساعدها على تجاوز الصعوبات الأيديولوجية، ومكنها من تشكيل نوع من البرنامج السياسي المرحلي.

التجربة الثالثة لم تكن متوقعة، لأنها قامت بين حزبين دارت بينهما معركة انتخابية قاسية استعملت خلالها جميع الأسلحة السياسية من أجل استمالة الناخبين. كان كل من النهضة ونداء تونس يسعى إلى إلغاء الآخر باعتباره الخصم اللدود، لكن رغم ذلك التقى قائدا الحزبين، واتفقا على إيقاف الحرب بينهما، وأيضا تشكيل حكومة مشتركة، متجاوزين بذلك خلافات الماضي، وتباين المسارات والمفاهيم. ورغم أن هذا التحالف لم يعجب الكثيرين الذين غادروا حزب نداء تونس فيما بعد، إلا أن ما تم أكد وجود استعداد لدى الكثير من السياسيين التونسيين لإقامة تعايش بينهم مهما اختلفت اتجاهاتهم، وتنظيم حياة سياسية تنافسية وبعيدة عن الإقصاء والعنف.

تحديات امام التعايش السياسي والسلم الاجتماعي

كشفت الورشات الثلاث التي تم تنظيمها في تونس عن وجود نقاط ضعف هامة في العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين، وهو ما يفسر حالة التوجس التي لا تزال قائمة ومؤثرة في هذه العلاقة. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الجوانب:

- يلاحظ في الحالة التونسية أن الثقة بين العلمانيين والتونسيين لا تزال غير قوية وليست عميقة. فهي هشة ومؤقتة ومسكونة بالكثير من الهواجس والمخاوف الضمنية والعلنية. وهو ما يستوجب أن يبذل الطرفان مزيدا من الجهد والجدية لتحقيق التقارب لفعلي واستيعاب مواقف الآخرين. ورغم التجارب المشار إليها في مجال العمل المشترك، إلا أنه توجد قناعة معلنة أو خفية لدى الكثير من الأوساط العلمانية بأن حركة النهضة لها خطاب مزدوج. ويستندون في ذلك على عديد المعطيات، ومن بينها تفاوت الخطاب بين قيادة حركة النهضة وبين قواعدها.
- تداخل الديني والسياسي في تاريخ حركة النهضة وفي وثائقها ومرجعياتها لا يزال يشكل عاملا مهما في بقاء الحذر منها، خاصة وان خصومها وفي مقدمتهم اليسار عموما يثير باستمرار المسارات التاريخية لحركة النهضة، حتى يثبت عدم إيمانها بالديمقراطية والدولة المدنية.

- رغم إعلان حركة النهضة عن كونها حركة تونسية، وأنها ليست جزء من الاسلام السياسي، إلا أن عموم النخب التونسيين لم تتأكد من صحة ذلك، ولهذا ترى الكثير منهم يؤكدون باستمرار بعلاقة الحركة بالإخوان المسلمين، ويستندون في ذلك على بعض بياناتها أو تصريحات أهم قادتها، وفي مقدمتهم رئيس الحركة راشد الغنوشي.

- رغم أن الهيئات القانونية وفي مقدمتها القضاء لم توجه إلى حركة النهضة أي اتهام جدي بكونها قد مارست العنف بعد الثورة، إلا أن جزء هاما من اليسار المحلي وغيره من بعض العائلات السياسية تعتقد بأن النهضة قد شجعت التيار السلفي الجهادي واستعملته في خطتها السياسية. وتواصل هذه الأوساط في تحميل الحركة مسؤولية مباشرة في الإرهاب الذي اجتاح تونس وأدى إلى سقوط العشرات من عسكريين وأمنين، بمن في ذلك شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

- يعتبر اليسار في تونس من الأطراف السياسية الهامة، وتأثيره واضح سواء داخل البرلمان أو في المجالات النقابية والثقافية. إلا أن اليسار التونسي غير موحد، وتشقه تناقضات عديدة، كما أن الشحنة الأيديولوجية لا تزال قوية وواضحة لدى بعض مكوناته. وهو عامل مهم في فهم حالة التوتر والمشاحنة الدائمة بين هذه الفصائل اليسارية وبين الإسلاميين، وخاصة حركة النهضة. ويستبعد أن يلتق الطرفان حول مشروع مشترك، على الأقل خلال هذه المرحلة، لكن المؤسسات هي الفضاء الوحيد الذي يمكن أن يجمع بينهم. ولهذا السبب أيضا بقي اليسار أكثر العائلات السياسية بعدا عن الإسلاميين، في حين حصل تقارب وتقاطع مع عدد هام من الأحزاب والتيارات التونسية بمن ذلك الدستوريون الذين كانوا في السلطة وحاربوا النهضويين ووضعوهم في السجون.

- إبقاء الشباب بعيدا عن النقاش السياسي العام على الصعيد الوطني. وتعتبر هذه من الثغرات الأساسية التي تشكو منها التجربة التونسية، حيث بقي الشباب في واد والطبقة السياسية الحاكمة أو المعارضة في واد آخر. وقد ترتب عن ذلك أن بقيت معظم المبادرات المتعلقة بالشأن العام محتكرة من قبل جيل السبعينات وثمانينيات القرن الماضي الذين استهلكتهم الصراعات الأيديولوجية، ليجدوا أنفسهم بعد الثورة في مواقع المسؤولية داخل الحكومات المتعاقبة أو داخل المؤسسة التشريعية. في حين بقيت الأجيال الأخرى بدون ثقافة وحياة سياسية في عهد الرئيس بن علي الذي استبعدهم من عالم السياسة، أما بعد الثورة فيكاد معظم الشباب يشعر بالإحباط، ويميل نحو الاستقالة وعدم المشاركة في الشأن العام نتيجة الصعوبات التي تمر بها البلاد وأيضا نتيجة عجز الأحزاب عن تعبئة الأجيال الجديدة ومساعدتها على تفعيل دورها خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي.

- تعاني الحالة التونسية من هشاشة اقتصادية واجتماعية انعكست بوضوح على العلاقات الحزبية، حيث كلما اندلعت أزمة ما في البلاد نتيجة عدم حصول تقدم في مجالات مقاومة الأسعار والبطالة والفوارق بين الجهات، إلا وتبادلت الأحزاب المسؤولية، وتوترت العلاقات فيما بينها ودخلت في موجة من المزايدات التي ينقطع خلالها الحوار، ويسعى كل طرف إلى سحب الشرعية من الآخر.

عوامل النجاح والدروس المستفادة

- يمكن اعتبار مبادرة 18 اكتوبر لحظة تأسيسية مهمة في العلاقة بين الاسلاميين والعلمانيين، رغم انها استندت على تجارب سابقة في التنسيق بين مكونات المعارضة التونسية بما في ذلك حركة النهضة التي كانت تعرف بحركة الاتجاه الاسلامي. ورغم أن الأطراف التي ساهمت في نجاح تلك المبادرة قد اختلفت فيما بعد الا أن تلك التجربة قد تركت أثرا حاسما تمثل في توفر الاستعداد للتقاطع أو حتى التحالف مع الإسلاميين، وهو ما أكدته حكومتا الترويكا، ثم دعمه التوافق بين نداء تونس وحركة النهضة والذي تطور الى صيغة حكومة وحدة وطنية شارك فيها ستة أحزاب وأربعة منظمات وطنية. ورغم ان هذه التجارب لا تزال هشة وغير مستقرة الا أنه يمكن التأسيس عليها مستقبلا.

- رغم أن الصراع السياسي والأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين متواصل الى حد الآن في تونس، إلا أن السنوات السبع من الثورة قد اضطرت الطرفين إلى القبول بالعمل داخل المؤسسات الدستورية، وفي مقدمتها البرلمان. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية ذلك حيث قبل الجميع بذلك، ولم يغامر أي طرف حزبي بأن يعلن صراحة عن تشكيكه في قواعد اللعبة الانتخابية والمؤسساتية، وهو ما يعتبر من أهم الضمانات لاستمرار التجربة واحتمال أن تنضج أكثر فأكثر خلال المرحلة القادمة. كما أنه في هذا السياق الديمقراطي تمكن الطرفان رغم خلافاتهم من التوصل إلى توافقات أدت إلى صياغة دستور مشترك، ووضع عشرات القوانين الصعبة بما في ذلك تشريعات عززت من مكاسب المرأة التونسية. إن إدارة الخلافات داخل المؤسسات التمثيلية المنتخبة يشكل فرصة لتركيز آليات سلمية لإدارة العلاقات بين الأطراف المختلفة.

- يوجد استعداد لدى مختلف الأطراف والتيارات للحوار السياسي عندما يحتد الصراع بينهم، وتصبح البلاد في خطر. فاللجوء إلى الحوار يعتبر وسيلة مهمة لإبعاد المخاطر وتجنيب البلاد التورط في حسم الخلافات عن طريق العنف. وقد تأكد ذلك في أكثر من محطة سياسية.

- تمكنت مختلف القوى السياسية، كل من موقعه في تهميش جماعات العنف وخلق رأي عام مناهض لخططها وأهدافها. ورغم أن حركة النهضة لم تدرك في البداية خطورة هذه الجماعات، وحاولت أن تؤثر فيها وتقلل من مخارطها، إلا أنها فيما بعد قررت الاشتراك مع بقية القوى في مواجهتها حماية للدولة وللسلم الأهلي.

- في أجواء الحرية والتعددية، لم يعد واردا أن يدعو بعض الأطراف إلى إلغاء الآخر وشطبه، وأقصى ما يمكن أن يحصل هو العمل على أن يمارس هذا الطرف أو ذاك الضغط من أجل إبعاده عن السلطة ولكن عبر الممارسة الديمقراطية، ودون اللجوء الى العنف. لقد بدأ يترسخ في تونس الاعتقاد بأن صندوق الاقتراع هو الحكم في الصراع السياسي، وأن الجميع متساوون في الفرص لممارسة حقوقهم الأساسية بما في ذلك تغيير موازين القوى الذي يترتب عنه بقاء الطرف في الحكم أو مغادرته. وهذا من شأنه أن يعمق الإيمان بالمصير المشترك بين الجميع.

- يعتبر إعلان حركة النهضة عن فصلها بين السياسي والمدني خطوة هامة في انتقالها إلى حزب سياسي مدني. لكن هذا الإعلان على أهميته لا يزال في حاجة إلى تجسيده على أرض الواقع. وهو مسار طويل لابد أن تخوضه الحركة بجدية ومثابرة. وهي إذ تحاول أن تكون حذرة ومنتبهة للمطبات التي يمكن أن تقع فيها، غير أن صراعها مع خصومها، وتعدد التيارات داخل الحركة يجعلها تحت الضغط السياسي والإعلامي الشديد.

- تمسك حركة النهضة بالاختيار الديمقراطي واضح في أدبياتها ومواقفها، لكن عليها بذل المزيد من الجهود لكي تكون ممارساتها متطابقة مع الشعارات التي ترفعها. عليها أن توضح ما الذي تعنيه ب " الإسلام الديمقراطي " بعد أن كانت تعتبر نفسها جزء من الحركات الإسلامية المعتدلة.

- على الأحزاب السياسية التونسية وفي مقدمتها حركة النهضة وحزب نداء تونس أن تتجنب سياسة الاستقواء في لحظات التوسع والانتصارات الانتخابية. لأن هذا الاحساس بالقوة من شأنه أن يثير مخاوف الأحزاب الصغيرة، ويغذي الصراعات بين الأحزاب، وقد يقود الى الوقوع في ممارسات استبدادية لن تساعد على حماية الديمقراطية.

- تعتبر التوافقات من الصيغ الهامة التي يتم اللجوء اليها خاصة في المراحل الانتقالية، وعندما تكون موازين القوى السياسية متقاربة. وهذا ما تؤكده التجربة التونسية التي لولا استنادها على منهج التوافق لما تمكنت من الاستمرار. لكن التوافق يمكن أن يشكل من جهة أخرى خطرا على الحياة السياسية عندما تتحكم الأطراف ذات المصلحة في قواعد اللعبة، ولا تسمح للمعارضة الا بهامش ضيق من المناورة من أجل احتكار القرار ووضع اليد على مؤسسات الدولة. فالتنافس يعتبر من بين الشروط الأساسية للحياة الديمقراطية.

- لا يمكن التقليل من أهمية العامل الاقليمي والدولي سواء في حماية التجربة التونسية من الانهيار والتورط في الاحتراب الداخلي كما حصل في بقية دول ما سمي بالربيع العربي. هناك رغبة اوروبية وامريكية لجعل تونس حالة استثنائية على الصعيد الديمقراطي، لكن في المقابل لم يقدم الغرب الدعم الضروري لتونس حتى تتمكن من التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية رغم علمها بأن ذلك يمثل شرطا مهما وضروريا لحماية الديمقراطية وتأمين الاستقرار والسلم الأهلي.

- رغم ان بعض الأطراف عملت ولا تزال على تحميل حركة النهضة مسؤولية مختلف الصعوبات الهيكلية والسياسية التي تواجه تونس الآن وذلك لإثبات فشلها في إدارة شؤون الدولة، الا انه يوجد حد أدنى من الوعي بأن التحديات التي تواجهها الحالة التونسية تتجاوز اي حزب في البلاد، وان الأزمات التي تمر بها تعود الى عوامل موضوعية وهيكلية، وان جميع الأحزاب التي شاركت في الحكومات المتعاقبة بما فيها حركة النهضة تتحمل بنسب مختلفة مسؤولية الاخفاقات التي حصلت والمستمرة حتى اللحظة الراهنة. وبناء عليه يجب التعامل بموضوعية مع التجربة التونسية بعيدا عن حسابات هذا الطرف أو ذاك، وان يعطى المجال للزمن حتى يسهم في تصحيح الأوضاع وتصويب الأخطاء، مع التمييز بين الجوانب الذاتية والأخرى الموضوعية خاصة في حالات الانتقال السياسي التي غالبا ما تتم في ظروف صعبة وهشة.